

قبل الاب والاخت السقيمة والاخت للاب والاخت
 للام والزوجة والمعتقة **باب** اذا انفرد واحد
 من الذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام
 وكل من انفردت من النساء تخور جميع المال الا
 المعتقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل من
 انفرد من الرجال يجوز جميع المال الا الزوج فقط
 وكل من انفردت من النساء تخور جميع المال الا
 الزوجة واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم الثلثة
 الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل النساء
 ورث منهم خمسة البنت وبنت الابن والام
 والزوجة والاخت السقيمة او يمكن الجمع من
 الصنفين ورث الابوان والولدان واجد الزوجين
 وسقط من عدم من ذكر كما استعرف في الجب والله
 اعلم ولم ينهي الكلام على الورثة من الذكور
 والاناث شرع يبين ما يورثه كل واحد منهم مقد
 الارث بالفرض لتقدمه على التقصيب اعتبارا
 وان كان الارث بالتقصيب اقوى فقال
باب الفروض المتقدمة في كتاب الله تعالى
 والثابت بالاجتهاد ومستمها والفروض جمع فرض
 وهو

وهو في اللغة يقال لمعان اصلها الحد والقطع
 ومنها التقدير وفي الاصطلاح التقصيص المقدر
 شرعا للوارث خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا
 ينقص الا بالعول وقد مر المص رحمه الله على
 ذكر الفروض وتنقسم الارث الى الفرض والتعصيب
 فقال **واعلم** ايها الناظر في هذا الكتاب
بان الارث نوعان لا ثالث لهما هما اي
 النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه
 انما **وتعصيب** اي ارث به وسياق تعريفه
عاني ما قسم اي بهذا التقسيم والمراد انه لا
 يتخلو منهما كما سياتي انه قد يخرج الارث بهما
 والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام
 كما ساذكره ان شاء الله تعالى **الفرض في**
بعض الكتاب اي القران العزيز **بسته**
 والسابع ثبت بالاجتهاد **الفرض في الارث**
 بنص القران **سواها** اي الفروض الستة
البنية اي قطعها والعت القطع اما السابع
 الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القران
 والفروض الستة احدها **نصف** وانها

وهو ثلث الباقي